مذكرة موجزة
حول التدابير الضريبية لقانون المالية رقم 60.24
لسنة المالية 2025 [1]

NOTE SYNTHETIQUE DES MESURES FISCALES DE LA LOI DE FINANCES N° 60-24 POUR L'ANNEE BUDGETAIRE 2025

تعريب المذكرة
الأستاذ ياسين كحلي
مستشار قانوني وباحث في العلوم القانونية
بتنسيق مع منصة ماروك – دروا العلمية

[1] NOTE SYNTHETIQUE DES MESURES FISCALES DE LA LOI DE FINANCES N° 60-24 POUR L'ANNEE BUDGETAIRE 2025

في إطار الإصلاحات الهيكلية التي يتم تنفيذها لضمان تمويل السياسات العامة وتحفيز النمو، يواصل الحكومة عملية تنفيذ القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، والذي وضع خارطة طريق للسياسة الضريبية للدولة، وذلك تماشيا مع توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، المنعقدة يومي 3 و4 ماي 2019 بالصخيرات.

وفي هذا السياق، وبعد إصلاح الضريبة على الشركات (IS) عام 2023 وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة (TVA) عام 2024، جاءت قانون المالية لسنة 2025 لتدخل إصلاحا جديدا على الضريبة على الدخل (IR).

يهدف هذا الإصلاح أساسا إلى خفض العبء الضريبي وتحسين مداخيل الموظفين والمتقاعدين، وذلك تنفيذا لتوصيات القانون الإطار رقم 69.19 المشار إليه أعلاه، والتزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي.

كما تتضمن قانون المالية لسنة 2025 تدابير ضريبية أخرى تهدف إلى:

- تعزيز الآليات الضريبية لمكافحة الاحتيال الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل؛
- توضيح بعض الأحكام المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة ورسوم التسجيل؛
- ترشيد وتبسيط قواعد الوعاء والتحصيل في مجال الجباية شبه الضريبية، من خلال إدماج الأحكام المنظمة للضريبة الخاصة على الإسمنت ضمن المدونة العامة للضرائب (CGI).

ولتمكين المكلفين بالضرائب وكافة الفاعلين في القطاعين العام والخاص من الاطلاع على التدابير الضريبية الجديدة التي أقرها قانون المالية 2025 واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها، تعرض هذه المذكرة بشكل موجز مضمون هذه التدابير وتواريخ دخولها حيز التنفيذ.

المحور الأول: التدابير الخاصة بالضريبة على الشركات

1- رفع سقف مخصصات الإهلاك القابلة للخصم الضريبي لمركبات نقل الأشخاص

قبل دخول قانون المالية لسنة 2025 حيز التنفيذ، كان المادة 10 (I-F-1°-b) من المدونة العامة للضرائب (CGI) تنص على أن القيمة الإجمالية القابلة للخصم ضريبيا لمركبات نقل الأشخاص، باستثناء تلك المستثناة صراحة بموجب هذا النص، لا يمكن أن تتجاوز 300,000 درهم لكل مركبة، شاملا الضريبة على القيمة المضافة، موزعة على خمس (5) سنوات بأقساط متساوية. وكانت هذه الحدود تطبق أيضا على خصم حصة الإيجار أو القسط المدفوع من قبل مستأجري هذه المركبات بموجب عقد الإيجار التمويلي (crédit-bail) أو الإيجار العادي.

وبالنظر إلى الارتفاع الكبير في أسعار المركبات، قام المادة 8 من قانون المالية 2025 بتعديل المادة 10 (I-F-1°-b) من المدونة العامة للضرائب، برفع الحد الأقصى للخصم من 300,000 درهم إلى 400,000 درهم لكل مركبة.

✔ تاريخ التنفيذ:

← تطبق التعديلات الجديدة على المركبات التي يتم اقتناؤها مباشرة أو عن طريق الإيجار التمويلي ابتداء مـن فاتح يناير 2025.

2- مراجعة النظام التحفيزي لإعادة هيكلة مجموعات الشركات

في إطار تحسين النظام التحفيزي لعمليات إعادة هيكلة مجموعات الشركات، قامت قانون المالية 2025 بتعديل وتتميم مقتضيات المادتين 20 مكرر و161 مكرر-I من المدونة العامة للضرائب، بإدخال التعديلات التاليـة:

- تعديل نسبة الملكية المطلوبة لاعتبار الشركة "شركة أم" داخل المجموعة، حيث تم تخفيض الحد الأدنى من 80% إلى الثلثين (2/3)، سواء كانت الملكية مباشرة أو غير مباشرة؛
- إتاحة إمكانية تقييم الأصول الثابتة المنقولة بين أعضاء المجموعة وفقا لقيمتها الصافية المحاسبية؛
- توضيح مفهوم "نقل الأصول الثابتة"، من خلال تحديد أن هذا النقل يعني عملية الإسهام بالأصول مقابل منح حصص أو أسهم؛
- إقرار قاعدة تأجيل دفع الضريبة على الشركات (IS) على الأرباح الرأسمالية الصافية المتحققة، بدلا من تأجيل إدماج هذه الأرباح في النتيجة الضريبية، وذلك تماشيا مع الأنظمة التحفيزية الأخرى الخاصة بإعادة هيكلة الشركات.

✅ تاريخ التنفيذ:

← تطبق هذه التعديلات على عمليات نقل الأصول الثابتة المنجزة اعتبارا من فاتح يناير 2025.

المحور الثاني: التدابير الخاصة بالضريبة على الدخل

1- إصلاح الضريبة على الدخل (IR) لتخفيف العبء الضريبي وتحسين الدخل

يأتي هذا الإصلاح في إطار تنفيذ القانون الإطار رقم 69.19 للإصلاح الجبائي والتزامات الحكومة وفق اتفاق أبريل 2024 حول الحوار الاجتماعي، بهدف تحسين مداخيل الموظفين والمتقاعدين عبر تخفيض العبء الضريبي.

التدابير المعتمدة في قانون المالية 2025:

أ - تعديل جدول الضريبة التصاعدية على الدخل ابتداء من فاتح يناير 2025

- رفع الحد الأدنى للدخل المعفى من 30,000 إلى 40,000 درهم؛
- إعادة النظر في الشرائح الضريبية لتوسيعها وتخفيض نسب الضرائب، مما يؤدي إلى تقليص الضريبة بنسبة تصل إلى 50%؛
- تخفيض النسبة الهامشية القصوى للضريبة من 38% إلى 37%.

قبل 2025	النسبة	بعد 2025	النسبة
0 - 30,000 درهم	0%	0 - 40,000 درهم	0%
30,001 - 50,000 درهم	10%	40,001 - 60,000 درهم	10%
50,001 - 60,000 درهم	20%	60,001 - 80,000 درهم	20%
60,001 - 80,000 درهم	30%	80,001 - 100,000 درهم	30%
80,001 - 180,000 درهم	34%	100,001 - 180,000 درهم	34%
أكثر من 180,000 درهم	38%	أكثر من 180,000 درهم	37%

ب - رفع الحد الأدنى لتطبيق الاقتطاع الضريبي عند المصدر على المداخيل العقارية من 30,000 إلى 40,000 درهم.

ج - رفع سقف التخفيض السنوي على الضريبة بالنسبة للأعباء العائلية

- من 360 إلى 500 درهم لكل شخص معال؛
- رفع الحد الأقصى السنوي لهذا التخفيض من 2,160 إلى 3,000 درهم، مع الحفاظ على استفادة ستة أفراد كحد أقصى .

د - رفع قيمة القسائم المخصصة لوجبات الطعام الممنوحة من طرف المشغلين

- من 30 إلى 40 درهما، مع إمكانية استخدامها إلكترونيا.

هـ - إعفاء معاشات التقاعد والمعاشات الدائمة من الضريبة على الدخل ابتداء من فاتح يناير 2026

- إعفاء الأشخاص الذين لا يتوفرون إلا على هذه المعاشات من واجب التصريح السنوي للدخل؛
- خلال المرحلة الانتقالية في 2025، سيتم تخفيض الضريبة على هذه المعاشات بنسبة 50%؛
- لا يشمل هذا الإعفاء معاشات التقاعد التكميلية، التي ستظل خاضعة للضريبة وفق القواعد العامة.

☑ تاريخ التنفيذ:

← تنفذ هذه التعديلات على المداخيل غير العقارية ابتداء من فاتح يناير 2025.

2- مراجعة شروط الإعفاء من الضريبة على تعويضات التدريب لتحفيز التشغيل

لتحفيز تشغيل الشباب غير المؤهلين، تم تعديل المادة 57-16° من المدونة العامة للضرائب لتشمل:

- توسيع نطاق الإعفاء ليشمل جميع المتدربين، حتى غير الحاصلين على شهادات، شرط أن لا تتجاوز المنحة الشهرية الإجمالية 6,000 درهم؛
- تخفيض مدة التدريب المؤهل لهذا الإعفاء من 24 إلى 12 شهرا؛
- استمرار المتدرب في الاستفادة من الإعفاء الضريبي حتى عند تغيير المشغل، ضمن حد أقصى 12 شهرا؛
- إذا تم توظيف المتدرب بعقد عمل غير محدد المدة، يستفيد من إعفاء ضريبي على راتبه لمدة 24 شهرا، شرط أن لا يتجاوز أجره الشهري 10,000 درهم.

☑ تاريخ التنفيذ:

← تنفذ هذه التدابير على العقود المبرمة ابتداء من فاتح يناير 2025.

3- تحسين النظام الضريبي للمداخيل العقارية

لتبسيط النظام الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية، تم إقرار خيار جديد للمكلفين بالضرائب:

- يمكنهم اختيار الخضوع للضريبة بمعدل ثابت (20%) بدلا من النظام التصاعدي؛
- يتم إعفاؤهم من التصريح السنوي للدخل في هذه الحالة.

✅ تاريخ التنفيذ:

← تنفذ هذه التعديلات على المداخيل العقارية المستلمة ابتداء من فاتح يناير 2025.

4- إنشاء فئة جديدة من المداخيل الخاضعة للضريبة

قبل قانون المالية 2025، لم تكن بعض المداخيل تخضع للضريبة، ولذلك تم إدراج فئة جديدة تشمـــل :

- المداخيل غير المبررة المكتشفة أثناء مراجعة الوضع الضريبي للأفراد؛
- أرباح ألعاب الحظ عبر الإنترنت من مصدر أجنبي؛
- المداخيل الأخرى الناتجة عن أنشطة ربحية غير مصنفة ضمن الفئات الخمس المحددة في المدونة العامة للضرائب.
- كما تم فرض اقتطاع ضريبي عند المصدر بنسبة 30% على أرباح ألعاب الحظ الأجنبية.

✅ تاريخ التنفيذ:

← المداخيل الجديدة تخضع للضريبة بدءا من فاتح يناير 2025

← تنفذ الضريبة على أرباح ألعاب الحظ اعتبارا من فاتح يوليو 2025.

5- مراجعة المعاملة الضريبية لعمليات شراء خطط التقاعد التكميلي

للاستفادة من الإعفاء الضريبي، يجب أن تكون خطط التقاعد التكميلي صالحة لمدة لا تقل عن 8 سنوات.

- في حالة الوفاة أو الإعاقة، يتم إعفاء المستفيدين من هذا الشرط الزمني.

✅ تاريخ التنفيذ:

← تنفذ هذه التعديلات على المزايا المقدمة ابتداء من فاتح يناير 2025.

6- توضيح المعاملة الضريبية لنقل العقارات من الملكية الخاصة إلى أصول المؤسسة

✓ تم توضيح مبدأ فرض الضريبة على الأرباح العقارية عند تحويل العقارات من الملكية الخاصة إلى أصول الشركة، إذا كان التقييم أعلى من سعر الشراء الأصلي.
✓ أما إذا تم التحويل بسعر الشراء الأصلي، فلن تخضع العملية للضريبة.

✅ تاريخ التنفيذ:

← تنفذ هذه القواعد على عمليات التحويل اعتبارا من فاتح يناير 2025.

7- توضيح الإعفاء الضريبي لعمليات المساهمة بأسهم الشركات العقارية

تم تأكيد أهلية المساهمات بأسهم الشركات العقارية غير المدرجة في البورصة للاستفادة من تأجيل الضريبة على الأرباح العقارية.

8- توضيح الضريبة على الأرباح العقارية الناتجة عن نزع الملكية بحكم قضائي

تم تأكيد فرض الضريبة على الأرباح العقارية الناتجة عن نزع الملكية عبر القضاء، سواء للمنفعة العامة أو البيع بالمزاد.

كما تم فرض اقتطاع ضريبي عند المصدر على التعويضات المدفوعة.

✅ تاريخ التنفيذ:

← تنفذ هذه الأحكام على التعويضات اعتبارا من فاتح يوليو 2025.

المحور الثالث : التدابير الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة (TVA)

1- توحيد أحكام الخدمات المقدمة عن بعد وفقا للممارسات الدولية

لتكييف الضريبة على القيمة المضافة مع الممارسات الضريبية الدولية، أدخل قانون المالية 2025 التعديلات التاليـة:

- إلغاء تطبيق الضريبة على الخدمات المقدمة عن بعد للمقيمين الأجانب مؤقتا في المغرب، حيث سيدفعون الضريبة في بلد إقامتهم؛
- تحديد معايير الإقامة الضريبية في المغرب، لتسهيل التعرف على العملاء المستهدفين بالخدمات الرقمية؛
- تغيير وتيرة التصريح بالضريبة للمزودين غير المقيمين، حيث أصبح التصريح فصليا بدلا من شهريا، عبر المنصة الإلكترونية.

2- إعفاء تجهيزات التعليم الخاص والتكوين المهني من TVA

تم توسيع الإعفاء ليشمل:

- المعدات المخصصة للتعليم الخاص أو التكوين المهني، حتى لو تم شراؤها من قبل شركات عقارية أو صناديق استثمار عقاري (OPCI) مخصصة حصريا لإنشاء مؤسسات تعليمية؛
- الإعفاء من الضريبة على عقود إيجار المباني غير المجهزة التي تمتلكها الشركات العقارية و OPCI لهذه المشاريع.

✅ من حيث التنفيـذ:

← يشمل الشركات العقارية وصناديق OPCI التي لم تنته صلاحية إعفائها البالغة ستة وثلاثين شهرا قبل فاتح يناير 2025.

3- زيادة الحصة المخصصة للجماعات المحلية من TVA

لتعزيز تمويل التنمية المحلية والعدالة المجالية، رفع قانون المالية 2025 الحصة المخصصة للمجالس الجماعية من مداخيل TVA من 30% إلى 32%.

4- فرض TVA بنسبة 20% على الخميرة الجافة محليا ومستوردا

- لتحقيق التوازن التنافسي بين المنتج المحلي والمستورد؛
- إخضاع مبيعات الخميرة الجافة لنسبة 20% سواء عند الاستيراد أو البيع المحلي.

✅ التدابير الانتقالية:

← يجب على بائعي الخميرة تقديم جرد المخزون إلى مصلحة الضرائب قبل الفاتح من مارس 2025؛
← الضريبة المسددة على المخزون قبل الفاتح من يناير 2025 قابلة للخصم من TVA على المبيعات المستقبلية.

5- إعفاء اللحوم الطازجة أو المجمدة المتبلة من TVA بدون خصم

- توسعة الإعفاء ليشمل اللحوم المتبلة، ابتداء من فاتح يناير 2025.

✅ التدابير الانتقالية:

← تستمر TVA في التطبيق على المبيعات التي تم تنفيذها قبل فاتح يناير 2025، حتى لو تم الدفع بعد هذا التاريخ.
← يتعين على الشركات تقديم قائمة العملاء المدينين قبل الفاتح من مارس 2025.

6- إعفاء مؤقت من TVA على استيراد بعض الحيوانات الحية والمنتجات الزراعية

لمواجهة تقلبات الأسعار، يتم إعفاء مؤقت من TVA خلال عام 2025 علـى :

- الحيوانات الحية (الأبقار، الأغنام، الماعز، الإبل)؛
- العجول التناسلية والعجلات؛
- لحوم الأبقار والأغنام والماعز (طازجة أو مبردة أو مجمدة)؛
- الأرز الخام المستورد من قبل الصناعيين؛
- زيت الزيتون البكر الممتاز والبكر.

✅ الفترة:

← من فاتح يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025.

المحـور الرابع : التدابير الخاصة برسوم التسجيل

1- توضيح المعاملة الضريبية لعقود الإيجار طويلة الأجل

تم استبدال مصطلح "الإيجار طويل الأمد" بمصطلح "الإيجار الذي تتجاوز مدته 10 سنوات" لتجنب أي غموض في التفسير.

- ✓ **بالنسبة للعقود من 10 إلى 20 سنة :** يتم احتساب أساس الضريبة على مجموع الإيجارات المستحقة طوال فترة العقد، مع إضافة المصاريف.
- ✓ **بالنسبة للعقود التي تبلغ 20 سنة أو أكثر :** يتم احتساب الضريبة بناء على 20 ضعف الإيجار السنوي مضافا إليه المصاريف.

2- فرض غرامات على المهنيين المسؤولين عن التسجيل الإلكتروني

نظرا لإلزامية التسجيل الإلكتروني من قبل الموثقين، العدول، المحاسبين الخبراء والمحاسبين المعتمدين، فقد تم إدخال التعديلات التالية :

- ✓ فرض غرامة قدرها 1,000 درهم في الحالات التاليــة :
  - عدم تقديم المعلومات المطلوبة؛
  - تقديم معلومات ناقصة أو خاطئة؛
  - عدم إرسال العقد أو الاتفاقية.
- ✓ إعفاء من الغرامة في حالة تصحيح الخطأ في غضون 30 يوما من تاريخ تسجيل العقد.

☑ تاريخ التنفيذ:

← ينفذ هذا الإجراء على العقود المسجلة بدءا من فاتح يناير 2025.

3- إلزام الموثقين بإرسال العقود موقعة إلكترونيا إلى الإدارة الضريبية

بات إلزاميا إرسال العقود بتوقيع إلكتروني آمن إلى مصلحة الضرائب، على غرار الإجراء المتبع لدى الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية.

☑ تاريخ التنفيذ:

← ينفذ هذا الإجراء على العقود المسجلة بدءا من فاتح يناير 2025.

4- تحسين الرقابة العقارية على العقود المسجلة

- ✓ لا يمكن للمحافظين العقاريين قبول أي عقد للتسجيل في السجلات العقارية ما لم يكن قد تم تسجيله مسبقا لدى الإدارة الضريبية.
- ✓ أصبح من الإلزامي إرفاق شهادة التسجيل الضريبي مع العقود المقدمة للمحافظة العقارية، لضمان تسوية رسوم التسجيل والدمغة .

☑ تاريخ التنفيذ:

← ينفذ هذا الإجراء على العقود المسجلة بدءا من فاتح يناير 2025.

5- إعفاء عمليات التنازل المجاني عن العقارات لصالح عائلات الشهداء والمعطوبين العسكريين

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم إعفاء عمليات نقل ملكية العقارات بالمجان لفائدة عائلات الشهداء والمعطوبين العسكريين والجنود العائدين والمنضمين من رسوم التسجيل.

☑ تاريخ التنفيذ:

← ينفذ هذا الإجراء على العقود المسجلة بدءا من فاتح يناير 2025.

6- إعفاء عقود إنشاء الضمانات لصالح الإدارة الضريبية

تم تعميم الإعفاء ليشمل جميع العقود المتعلقة بإنشاء ضمانات ورهون عقارية لصالح مصلحة الضرائب، وكذلك عقود رفع اليد الصادرة عنها.

☑ تاريخ التنفيذ:

← ينفذ هذا الإجراء على العقود المسجلة بدءا من فاتح يناير 2025.

7- توضيح رسوم التسجيل المطبقة على عمليات إعادة هيكلة الشركات القابضة

تم تحديد رسم تسجيل ثابت قدره 1,000 درهم للعمليات المتعلقة بنقل أو مساهمة الأصول داخل إطار إعادة هيكلة الشركات، وفقا للمادة 161 مكرر من المدونة العامة للضرائب.

☑ تاريخ التنفيذ:

← ينفذ هذا الإجراء على العمليات المسجلة بدءا من فاتح يناير 2025.

المحور الخامس : التدابير الخاصة بالضريبة السنوية الخاصة بالمركبات

تمديد مهلة دفع الضريبة السنوية على المركبات

- ✓ تم تمديد مهلة أداء الضريبة من 30 يوما إلى 60 يوما من تاريخ استلام وصل إيداع ملف بطاقة التسجيل (البطاقة الرمادية) لدى الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية (NARSA).
- ✓ يهدف هذا التمديد إلى تفادي النزاعات المتعلقة بالتأخير في إصدار البطاقة الرمادية والغرامات الناتجة عنه.

المحـور السادس : التدابير المشتركة

1- نظام تحفيزي ضريبي لفائدة مكاتب الفيفا بالمغرب والهيئات التابعة لها

لدعم الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) في إنشاء مكتب إقليمي دائم بالرباط، تم إقرار إعفاءات ضريبية لفائدة مكاتب الفيفا والهيئات التابعة لها، تشمل :

- إعفاء دائم من الضريبة على الشركات (IS) على جميع أنشطتها المطابقة لأنظمتها الأساسية؛
- إعفاء من الاقتطاع عند المصدر على التوزيعات المالية الموجهة للفيفا أو مؤسساتها الفرعية؛
- إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) عند الشراء والاستيراد للسلع والخدمات المرتبطة بأنشطتها؛
- إعفاء من رسوم التسجيل والطوابع على جميع العقود المبرمة، بما فيها تصاريح الإقامة لممثلي الفيفا وموظفيها؛
- إعفاء من الضريبة على الدخل (IR) للموظفين الأجانب العاملين بمكاتب الفيفا في المغرب.

☑ تاريخ التنفيذ:

← ابتداء من 1 يناير 2025.

2- مراجعة النظام الضريبي للشركات المدنية وجمعيات المصلحة الاقتصادية

تم تعديل النظام الضريبي ليشمل :

- إخضاع الشركات المدنية (SEP) التي تضم أكثر من 5 شركاء طبيعيين أو شركة معنوية واحدة على الأقل للضريبة على الشركات (IS)؛
- التزام الشركات غير الخاضعة لـ IS بمسك محاسبة دقيقة وإرفاق التصريحات السنوية للمساهمين بالوثائق المحاسبية؛
- إدراج جمعيات المصلحة الاقتصادية (GIE) ضمن نطاق الضريبة على الشركات، مع توزيع الضريبة بين الأعضاء حسب حصصهم.

☑ تاريخ التنفيذ:

← 1 يناير 2026 بالنسبة للشركات المدنية (SEP).
← 1 يناير 2025 بالنسبة لجمعيات المصلحة الاقتصادية (GIE).

3- تمديد العمل بالتخفيض الضريبي على الأرباح الرأسمالية حتى 2030

تم تمديد تخفيض 70% على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول حتى 2030، مع إلغاء استثناء الأراضي والمباني من هذا الامتياز.

4- مراجعة الضريبة على توزيعات الأسهم والحصص

تخفيض الاقتطاع عند المصدر تدريجيا على الأرباح الموزعة من :

← 12.5% في 2025؛
← 11.25% في 2026؛
← 10% في 2027.

5- توضيح الإخطار الإلكتروني

تم التأكيد على شرعية الإخطارات الضريبية الإلكترونية، ومنحها نفس الأثر القانوني للإخطارات العادية، تماشيا مع قانون المعاملات الإلكترونية.

6- تأطير الاتفاقات الودية بين مصلحة الضرائب والمكلفين

تم وضع إطار قانوني واضح للاتفاقات الودية التي يمكن التوصل إليها أثناء النزاعات الضريبية، مع التأكيد على :

- الإلزام النهائي للاتفاق وعدم إمكانية الطعن فيه؛
- اقتصاره على المسائل الواقعية دون المسائل القانونية؛
- وجوب تنازل المكلف عن أي طعن قضائي مقابل الاتفاق.

7- توسيع اختصاصات اللجان المحلية للضرائب

تم توسيع نطاق اختصاص اللجان المحلية للضرائب لتشمل الطعون المقدمة بخصوص إيرادات جديدة خاضعة للضريبة، مثل الأرباح غير المبررة وأرباح ألعاب الحظ.

المحور السابع : تقنين الضرائب شبه الضريبية

إدماج الضريبة الخاصة على الإسمنت في المدونة العامة للضرائب (CGI)

- إسناد إدارة الضريبة على الإسمنت إلى المديرية العامة للضرائب والجمارك حسب المنشأ (محلي أو مستورد)؛
- إخضاع تحصيلها ومراقبتها لنفس القواعد الضريبية العامة؛
- استمرار توجيه عائداتها إلى "صندوق التضامن للسكن والإدماج الحضري".

☑ تاريخ التنفيذ:

← ابتداء من فاتح يناير 2025.

ومع ذلك، تظل أحكام المادة 12 من قانون المالية رقم 44.01 لسنة 2002، بصيغتها المعدلة والمتممة، سارية فيما يتعلق بأسس فرض الضريبة الخاصة على الإسمنت، وعمليات تحصيلها، ومراقبتها، وتسوية المنازعات المتعلقة بها، وذلك فيما يخص الفترة السابقة لهذا التاريخ.